حمدوك يبحث أوضاع القرن الإفريقي مع قادة 4 دول

أجرى رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، اتصالات هاتفية مع رؤساء جيبوتي والصومال وجنوب السودان ورئيس الوزراء الإثيوبي، بشأن الأوضاع السياسية بمنطقة القرن الإفريقي.

وذكر بيان صادر من مكتب رئيس الوزراء أن "حمدوك بصفته، رئيسا لدول إيغاد أجرى اتصالات مع عدد من رؤساء وقادة دول المنطقة لمناقشة الوضع السياسي في منطقة القرن الإفريقي".

ويشهد القرن الإفريقي، الذي يتألف من دول الصومال وإثيوبيا وجيبوتي وإريتريا، اضطرابات وصراعات داخلية، وأخرى بين دوله، تغذيها تدخلات أطراف دولية وإقليمية، بحسب تقارير صحفية.

وأضاف البيان: "شملت الاتصالات رئيس جيبوتي إسماعيل عمر جيلي ورئيس الصومال محمد عبد الله فرماجَو ورئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت".

وتابع: "كما تلقى رئيس الوزراء في ذات الإطار اتصالا هاتفيا من رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد".

وأشار البيان إلى أن اتصالات حمدوك ستتواصل مع بقية القادة والرؤساء، بغرض استكمال المناقشات حول السبل الكفيلة بالمساهمة في استقرار المنطقة.

أكد خلال اجتماع بالقضاة استقلال القضاء في المرحلة الدقيقة من تاريخ تونس

سعيّد يدعو التونسيين إلى عدم الانزلاق وراء دعاة الفوضى

استمرار الصدامات في تونس

دعا الرئيس التونسي قيس سعيد، أبناء بلده إلى "عدم الانزلاق وراء دعاة الفوضى"، بعد يومين على قراراته المتعلقة بتجميد اختصاصات البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة من مهامه.

جاء ذلك خلال لقاء جمع سعيّد، مع ممثلين عن المجلس الأعلى للقضاء (هيئة دستورية مستقلة)، بحسب بيان للرئاسة التونسية اطلعت عليه الأناضول.

وأكد سعيد، بحسب البيان، "حرصه على احترام الدستور ومقتضياته وفرض القانون على الجميع وضمان استقلال القضاء في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ تونس".

كما دعا التونسيات والتونسيين إلى "عدم الانزلاق وراء دعاة الفوضى" (لم يسمّهم).

وحضر اللقاء كل من يوسف بوزاخر رئيس المجلس الأعلى للقضاء، ومليكة المزاري، عضو المجلس الأعلى للقضاء ورئيسة مجلس القضاء العدلي، وعبد الكريم راجح، عضو المجلس الأعلى للقضاء ونائب رئيس مجلس القضاء الإداري.

ومساء الأحد، أعلن سعيّد عقب اجتماع طارئ مع قيادات عسكرية وأمنية، تجميد اختصاصات البرلمان، وإعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من مهامه، على أن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعين رئيسها.

وحتى ظهر الإثنين، عارضت أغلب الكتل البرلمانية في تونس هذه القرارات؛ إذ عدتها حركة "النهضة" (53 نائبا من أصل 217) "انقلابا"، واعتبرتها كتلة "قلب تونس" (29 نائبا) "خرقا جسيما للدستور"، ورفضت كتلة "التيار الديمقراطي" (22 نائبا) ما ترتب عليها، ووصفتها كتلة "ائتلاف الكرامة" (18 مقعدا)، بـ"الباطلة" فيما أيدتها حركة "الشعب" (15 نائبا). وأدان البرلمان بشدة في بيان لاحق، قرارات سعيّد، وأعلن رفضه لها.

كما أكد المجلس الأعلى للقضاء في تونس، استقلالية السلطة القضائية، وأن القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم غير القانون.

جاء ذلك في بيان صادر عن المجلس، عقب لقاء جمع عددا من أعضائه بالرئيس التونسي قيس سعيّد، بقصر قرطاج.

وقال البيان: "تم خلال الاجتماع مع سعيّد التأكيد على استقلالية السلطة القضائية، وضرورة النأي بها عن كل التجاذبات السياسية، وعلى أن القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ويضطلعون بمهامهم في نطاق الدستور والقانون في حماية الحقوق والحريات".

وأشار إلى أنه تم خلال اللقاء أيضا "التأكيد على أن النيابة العامة جزء من القضاء العدلي، يتمتع أفرادها بنفس الحقوق والضمانات الممنوحة للقضاء الجالس ويمارسون مهامهم في نطاق ما تقتضيه النصوص القانونية الجاري بها العمل".

أعلن سعيّد عقب اجتماع طارئ مع قيادات عسكرية وأمنية، تجميد اختصاصات البرلمان، وإعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من مهامه، على أن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعين رئيسها، ورفع الحصانة عن النواب، وترؤس النيابة العامة.

بدوره أكد سعيد، خلال اللقاء مع القضاة، وفق بيان صدر عن الرئاسة "حرصه على احترام الدستور ومقتضياته، وفرض القانون على الجميع، وضمان استقلال القضاء في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ تونس".

وحتى ظهر الإثنين، عارضت أغلب الكتل البرلمانية في تونس قرارات سعيّد؛ إذ عدتها حركة "النهضة" (53 نائبا من أصل 217) "انقلابا"، واعتبرتها كتلة قلب تونس (28 نائبا) "خرقا جسيما للدستور"، ورفضت كتلة "التيار الديمقراطي" (22 نائبا) ما ترتب عليها، ووصفتها كتلة "ائتلاف الكرامة" (18 مقعدا)، بـ"الباطلة" فيما أيدتها حركة "الشعب" (15 نائبا).

كما أدان البرلمان الذي يترأسه راشد الغنوشي زعيم "النهضة"، بشدة في بيان لاحق، قرارات سعيّد، وأعلن رفضه لها.

المشيشي يؤكد عدم تمسكه بأي منصب

أعلن رئيس الحكومة التونسية المعفي من منصبه هشام المشيشي، إنه غير متمسك بأي منصب في الدولة، وأنه سيسلم المسؤولية إلى رئيس الحكومة الذي سيكلفه الرئيس بالمهمة.

جاء ذلك في بيان نشره عبر صفحته الرسمية على "فيسبوك"، ويعتبر أول تصريح له منذ إصدار الرئيس قيس سعيد، مساء الأحد، قرارات مفاجئة تضمنت تجميد اختصاصات البرلمان، وإعفاء المشيشي من مهامه، على أن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعيّن رئيسها.

وقال المشيشي: "لا يمكن بأي حال من الأحوال أن أكون عنصرا معطلا أو جزءا من إشكال يزيد وضعية تونس تعقيدا".

وأضاف: "محافظة على سلامة كل التونسيين، أُعلن اصطفافي كما كنت دائما إلى جانب الشعب واستحقاقاته، وأعلن عن عدم تمسكي بأي منصب أو أية مسؤولية في الدولة".

ولفت المشيشي إلى أن ذلك يأتي "من منطلق الحرص على تجنيب البلاد مزيد من الاحتقان في وقت هي فيه في أشد الحاجة إلى تكاتف كل القوى للخروج من الوضعية المتأزّمة التي تعيشها على كافة المستويات".

كما أشار إلى أنه "سيَتولى تسليم المسؤولية إلى الشخصية التي سيكلّفها رئيس الجمهورية لرئاسة الحكومة في كنف سنّة التّداول التي دأبت عليها تونس منذ الثورة وفي احترام للنّواميس الّتي تليق بالدولة، متمنّيا كل التوفيق للفريق الحكومي الجديد".

واعتبر أن "الفترة الماضية اتّسمت بتصاعد التشنج السياسي وفشل المنظومة السياسية التي أفرزتها انتخابات 2019 في تكوين حكومة نظرا للتباين الكبير بين متطلبات الشارع وأولويات الأحزاب السياسية، والتي واصلت في ترذيل المشهد البرلماني إلى حدّ القطيعة بين المواطن والسياسيين".

ولفت إلى أن "ذلك دفعه إلى تكوين حكومة كفاءات مستقلة والتشبث بهذا الخيار إلى اليوم قناعة منّه أنّ المشهد السياسي لا يمكن أن يقود المرحلة الحالية".

وجاءت قرارات سعيد، إثر احتجاجات شهدتها عدة محافظات تونسية بدعوة من نشطاء، طالبت بإسقاط المنظومة الحاكمة واتهمت المعارضة بالفشل، في ظل أزمات سياسية واقتصادية وصحية.

استشهاد جندي تركي في عملية «المخلب»

أعلنت وزارة الدفاع التركية، استشهاد جندي في منطقة عمليات "المخلب" شمالي العراق، التي تستهدف تنظيم "بي كا كا" الإرهابي.

وأضافت الوزارة في بيان، أن الجندي التركي استشهد جراء نيران أطلقها أعضاء من تنظيم "بي كا كا" الإرهابي، في منطقة هاكروك شمالي العراق.

وأعربت الوزارة عن حزنها البالغ لاستشهاد الجندي، ودعت بالرحمة له، فيما قدمت التعازي لذويه وللقوات المسلحة وللشعب التركي كافة. وفي 23 أبريل الماضي، أطلقت تركيا عمليتي مخلب "البرق" و"الصاعقة" بشكل متزامن ضد إرهابيي "بي كا كا" في مناطق "متينا" و"أفشين-باسيان"، شمالي العراق.

فرنسا: لبنان يحتاج لحكومة قادرة على تنفيذ الإصلاحات

أكدت وزارة الخارجية الفرنسية، أن "الحاجة الملحة الآن هي تشكيل حكومة في لبنان كفوءة قادرة على تنفيذ الإصلاحات الضرورية لنهوض البلد".

جاء ذلك في بيان لوزارة الخارجية الفرنسية تعليقا على تسمية السياسي نجيب ميقاتي لتشكيل الحكومة اللبنانية خلفا لسعد الحريري.

ودعت فرنسا، في البيان الذي وزعته السفارة الفرنسية في بيروت، "جميع القادة اللبنانيين إلى التحرك في اتجاه تشكيل حكومة في أسرع ما يمكن والتزام مسؤوليتهم". وأكدت أنها "ستبقى إلى جانب اللبنانيين كما كانت دائما".

وكَلّفَ الرئيس اللبناني ميشال عون، ميقاتي بتشكيل حكومة جديدة في بلد يعاني أزمتين سياسية واقتصادية.

وفي أول تصريح له عقب تكليفه، قال ميقاتي، في كلمة ألقاها من القصر الجمهوري في بعبدا (شرق بيروت)، إنه سيسعى إلى تشكيل حكومة "تنفذ المبادرة الفرنسية" التي يمكن أن تنقذ البلد مما هو فيه. والمبادرة المقصودة، أطلقها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، من بيروت، بعد أيام من انفجار مرفأ العاصمة اللبنانية، في 4 أغسطس الماضي، لتشكيل حكومة جديدة.

وتنص تلك المبادرة على تشكيل حكومة جديدة من "مستقلين" (غير تابعين لأحزاب)، على أن يتبع ذلك إصلاحات إدارية ومصرفية، لكنها فشلت آنذاك في الدفع نحو تشكيل حكومة جديدة، إذ رفضتها قوى سياسية عدة، واعتبروها تدخلا في شؤون البلاد.

ومنتصف يوليو الجاري، أعلن رئيس تيار المستقبل سعد الحريري اعتذاره عن عدم تشكيل الحكومة، بعدما تقدم بتشكيلتين وزاريتين إلى عون، لكن الأخير طلب تعديلا بالوزارات، وهو ما رفضه الحريري. وطيلة نحو 9 أشهر، حالت خلافات بين عون والحريري، دون تشكيل حكومة لتخلف حكومة تصريف الأعمال الراهنة، برئاسة حسان دياب، التي استقالت في 10 أغسطس 2020، بعد 6 أيام من انفجار كارثي في مرفأ بيروت.

وتركزت هذه الخلافات حول حق تسمية الوزراء المسيحيين، مع اتهام من الحريري ينفيه عون بالإصرار على الحصول لفريقه، ومن ضمنه "حزب الله" (حليفة إيران)، على "الثلث المعطل"، وهو عدد وزراء يسمح بالتحكم في قرارات الحكومة.

وميقاتي هو ثالث شخصية، بعد الحريري ومصطفى أديب، يكلفها عون بتشكيل حكومة بعد استقالة حكومة دياب، إثر انفجار المرفأ، الذي أسفر عن مقتل أكثر من 200 شخص وأصاب ما يزيد عن 6500 بجروح.

العراق: ترحيب سياسي واسع باتفاق الانسحاب الأميركي من البلاد

أبدى مسؤولون عراقيون وقوى سياسية بارزة، ترحيبهم بالاتفاق الذي جرى بين رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي والرئيس الأمريكي جو بايدن في واشنطن، الخاص بانسحاب القوات الأمريكية المقاتلة من البلاد نهاية 2021.

وقال الرئيس العراقي برهم صالح في تغريدة عبر "تويتر"، إن "نتائج الحوار الاستراتيجي العراقي الأمريكي مهمة لتحقيق الاستقرار وتعزيز السيادة العراقية، وتأتي ثمرة عمل حثيث من الحكومة برئاسة مصطفى الكاظمي، وبدعم القوى الوطنية، وتستند إلى مرجعية الدولة".

بدوره، قال رئيس البرلمان محمد الحلبوسي في تغريدة على تويتر، إن بلاده "حققت إنجازاً كبيراً" باتفاق انسحاب القوات القتالية الأمريكية وأنها تخطو نحو تحقيق كامل قدراتها، ونجحت دبلوماسيا وسياسيا بإنجاز الاتفاق الاستراتيجي مع واشنطن ضمن متطلبات المرحلة الجديدة".

كما رحّب "تحالف الفتح" (47 مقعدا في البرلمان العراقي من أصل 329)، ويضم أغلب فصائل "الحشد الشعبي" المناهضة لوجود القوات الأمريكية في بيان، بالاتفاق المبرم بين الكاظمي وبايدن، معتبراً في بيان أنه "خطوة إيجابية متقدمة باتجاه تحقيق السيادة الوطنية الكاملة".

من جهته، أبدى "تحالف النصر" (42 مقعداً في البرلمان)، الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي في بيان، تأييده لاتفاق الانسحاب، واعتبره "انتصاراً للعراق ومصالحه وسيادته".

فيما شدد زعيم "التيار الصدري" مقتدى الصدر على وجوب وقف العمل العسكري لـ "المقاومة" ضد القوات الأمريكية، بالتزامن مع اتفاق الانسحاب الأمريكي.

وطالب الصدر في بيان له بـ"وقف العمل العسكري للمقاومة مطلقا، والسعي إلى دعم القوات الأمنية العراقية من الجيش والشرطة لاستعادة الأمن وبسطه على الأراضي العراقية، وإبعاد شبح الإرهاب والعنف والمتطفلين وأدعياء المقاومة". واتفق العراق والولايات المتحدة في البيان الختامي الصادر عن حكومتي البلدين مساء الاثنين، لجولة الحوار الاستراتيجي الرابعة والأخيرة بينهما، على انسحاب جميع القوات الأمريكية المقاتلة من العراق بحلول نهاية العام الجاري 2021.

ترحيب شعبي بالانسحاب الاميركي

بغداد: انفجار مخزن سلاح الحشد الشعبي ناجم عن سوء التخزين

نفت وزارة الدفاع العراقية، وقوف طائرات مسيرة وراء الانفجار الذي طال مخزنا للأسلحة والعتاد تابعا للحشد الشعبي في محافظة النجف جنوبي البلاد.

وقالت خلية الإعلام الأمني التابعة لوزارة الدفاع، في بيان، إن الدفاعات الجوية لم تسجل وجود أي طائرات مسيرة بالقرب من موقع الانفجار، الذي وقع في مخزن سلاح لفرقة "الإمام علي" أحد فرق الحشد.

وأضافت أن "المعلومات لدى الخبراء الفنيين في موقع الحادث حددت أن حادث الانفجار ناجم عن سوء التخزين مع الارتفاع الكبير بدرجات الحرارة".

وأوضحت أن "قيادة العمليات المشتركة شكلت لجنة تحقيق للوقوف على الأسباب النهائية للانفجار وتحديد المسؤوليات واتخاذ الإجراءات القانونية إزاء أي تقصير".

و"الحشد الشعبي" يتألف في الغالب من فصائل شيعية، وهو تابع رسميا للقوات المسلحة العراقية.

من جهته، قال المتحدث باسم التحالف الدولي واين مارووتو، في تغريدة له على "تويتر"، إن "التحالف الدولي لم يوجّه ضربات جوية في سوريا والعراق ولا الأحد، ولدى الولايات المتحدة حق أصيل في الدفاع عن النفس". وفي وقت سابق الإثنين، أعلنت فرقة "الإمام علي" القتالية، أحد فصائل الحشد، تعرض أحد مقارها في النجف لقصف بطائرات مسيرة استهدف مخازن أسلحة وعتاد؛ ما خلف 3 جرحى من عناصرها.

واتفق الوفدان، بعد استكمال مباحثات الفرق الفنية الأخيرة، على أن العلاقة الأمنية بين البلدين "ستنتقل بالكامل إلى المشورة والتدريب والتعاون الاستخباري، ولن يكون هناك أي وجود لقوات قتالية أمريكية في العراق بحلول 31 ديسمبر 2021"، وفق البيان.

وتزامن صدور البيان الختامي مع انتهاء مباحثات أجراها الكاظمي مع بايدن في البيت الأبيض. ومنذ 2014، تقود واشنطن تحالفا دوليا لمكافحة "داعش"، الذي استحوذ على ثلث مساحة العراق آنذاك، حيث ينتشر نحو 3000 جندي للتحالف، بينهم 2500 أمريكي.

وفي 5 يناير 2020، صوّت البرلمان العراقي لصالح قرار يطالب بإخراج القوات الأجنبية، بما فيها الأمريكية، من البلاد، وذلك بعد يومين من ضربة جوية أمريكية أسفرت عن مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة "الحشد الشعبي" العراقي أبو مهدي المهندس.